

« الركائز الثماني الأساسية لمستقبل خالٍ من التعذيب: منع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في الفترات الانتقالية

الهدف من هذه الورقة

الجارية ومنع وقوع التعذيب في المستقبل. ويمكن للحكومات المنتخبة ديمقراطياً بعد ذلك مواصلة تنظيم هذه الركائز لتشكيل أساساً سليماً لمجتمع يقوم على صون كرامة الجميع.

جمعية الوقاية من التعذيب (APT) هي منظمة دولية غير حكومية، يقع مقرها في العاصمة السويسرية جنيف، وتمتلك ٣٥ عاماً من الخبرة في مجال الوقاية من التعذيب وسوء المعاملة.

ثمانى ركائز أساسية لمنع التعذيب في الفترات الانتقالية:

١. "ليس بعد اليوم": التعبير العلني عن الإرادة السياسية

لقد أثبت التاريخ أن التعذيب، سواء كثقافة أو ممارسة، لا يختفي من تلقاء نفسه. وطالما يظل هنالك قدر من الغموض حول مقبوليته، فسواصل وكلاء الدولة استخدام الأساليب نفسها التي اعتادوا استخدامها في الماضي. لذا، فإن أولى الخطوات نحو التحرر من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة تبدأ بالتزام سياسي واضح بالقضاء على التعذيب على أعلى المستويات، فضلاً عن اتخاذ تدابير تترجم هذه الإرادة إلى تغيير ملموس.

لذا، فالأحرى بالسلطات الجديدة أن تصدر بيانات لا لبس فيها توضح أنه لن يتم التسامح بعد الآن مع عمليات التعذيب وسوء المعاملة، وأن ترسل بعد ذلك تعليمات واضحة بهذا الخصوص إلى سائر الوزارات.

للتخلص من ماضٍ شاع فيه التعذيب، يتعين على السلطات الجديدة أن تدين صراحةً وعلناً ومراراً استخدام التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. عليها إذن أن تؤكد أنه لن يكون هناك إفلات من العقاب لمرتكبي التعذيب والذين يتغاضون عنه. فمن شأن هذه التصريحات العامة أن

تلقت جمعية الوقاية من التعذيب إلى أن خطر التعذيب وسوء المعاملة موجود في كل مكان ما لم تُتخذ تدابير ملموسة لمنع مثل هذه الأعمال المروعة. ولكن في ظل الحكم القمعي، حيث يتعرض المعارضون والسجناء السياسيون للاعتقال التعسفي والتعذيب، يصبح التعذيب واسع الانتشار ويُستخدم بشكل دائم حتى في الإجراءات الجنائية. لذلك، فإن التعذيب لا يتوقف تلقائياً مع سقوط الأنظمة الاستبدادية والإفراج عن السجناء السياسيين. فإذا لم تتم مواجهة ثقافة التعذيب بحزم، فإنها ستبقى وستكون عائقاً أمام الانتقال إلى الديمقراطية.

لهذا السبب، تدعو الحاجة إلى إرادة سياسية كبيرة والكثير من العمل الجاد لبناء مستقبل خالٍ من التعذيب، خاصة بعد فترات الصراع والقمع. تقترح الجمعية في هذه الورقة ثمانية تدابير ملموسة يمكن للدول التي تمر بمرحلة انتقالية اتخاذها للحد من هذا الخطر. وهي قد استندت في إعداد هذه التوصيات إلى عملها مع جهات دولية ووطنية في سائر أنحاء العالم، بما في ذلك العديد من البلدان التي مرت بمراحل انتقالية. تمّ إعداد هذه الورقة للاستجابة للفرص التي أتاحت بفضل "الربيع العربي"، غير أن الهدف منها أن تكون ملائمة للمراحل الانتقالية في سائر أنحاء العالم.

التعذيب وسقوط الأنظمة الاستبدادية

يقع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في صلب أنظمة الحكم الاستبدادية. فهو يُستخدم على نطاق واسع لفرض الإذعان أو إزالة المخاطر التي تهدد الأمن المتصور للدولة. بيد أن تجارب الدول التي تمر بمراحل انتقالية أثبتت أن التعذيب لا ينتهي تلقائياً بسقوط النظام الاستبدادي. بل على العكس من ذلك، يظل خطر التعذيب مرتفعاً خلال الفترة الانتقالية وفي ظل الإدارات الجديدة، حيث تبقى ثقافة التعذيب مترسخة بعمق في الأجهزة الأمنية للدول الخارجة من عقود من الحكم الاستبدادي. لذا، تحتاج الجهات الفاعلة المؤسسية والاجتماعية إلى إرادة وعزيمة سياسية واضحة، فضلاً عن وضع تدابير ملموسة لتغيير ثقافة التعذيب.

ثمّة قبول متزايد لضرورة صياغة استراتيجية متكاملة ترسي عدداً من الركائز الأساسية في المراحل المبكرة من الفترات الانتقالية من أجل وقف الانتهاكات



جهات من الدولة، وذلك غالباً على حساب أمنها الشخصي. من خلال ذلك، تثبت الجهات الإعلامية الإمكانيات الهائلة التي تملكها في حشد الدعم الشعبي ضد الانتهاكات وفي إدانة أعمال التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

ينبغي أن يكون التدريب المقدم للجهات الإعلامية بمثابة بوتقة تجمع العديد من الجهات الفاعلة المختلفة للنظر في كيفية نقل قصص التعذيب بصورة فعالة والتخلص من بقايا ثقافة التسامح مع التعذيب والمساهمة في منع وقوعه.

٣. "لا أسرار بعد اليوم": مراقبة السجون ومراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز

من أكثر السبل فعالية للقضاء على ممارسات التعذيب وسوء المعاملة هو فتح الأماكن التي يُحرّم فيها الأشخاص من حريتهم للمراقبين والمفتشين التابعين لمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية. تتضمن العديد من الولايات القضائية، حتى في بعض الدول القمعية، نوعاً من الأحكام القانونية التي تتيح مراقبة الاحتجاز. وغالباً ما كان يتم تجاهل هذه الأحكام في زمن القمع، غير أن السلطات الانتقالية تستطيع تفعيل آليات المراقبة هذه، بما في ذلك بشكل تدابير مؤقتة. في ما يلي بعض الأمثلة لهذه الآليات:

• الإشراف القضائي على أماكن الاحتجاز

إن العديد من الولايات القضائية تمنح القضاة والمدعين العامين صلاحيات الإشراف على الأشخاص المحرومين من حريتهم، بما في ذلك من خلال إجراء زيارات منتظمة للسجون وزنانات الشرطة. بيد أنه في الدول التي كان يُمارَس فيها التعذيب بشكل منهجي، تم تخويف القضاة من التحقيق في حالات الانتهاك.

لذا ينبغي للسلطات الجديدة التي تسعى إلى النأي بنفسها عن ممارسات النظام البائد أن تشجع القضاء بشدة على أداء هذا الجزء من ولايته في أقرب وقت ممكن، وعلى زيارة مراكز الاحتجاز وتلقي الشكاوى وتقديم التقارير حول ما توصل إليه من نتائج.

• مراقبة منظمات المجتمع المدني لأماكن الاحتجاز

في كثير من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، قدمت منظمات المجتمع المدني مساهمات مهمة في تحسين الأوضاع في أماكن الاحتجاز ومعاملة المحتجزين فيها.^١ وإذا تمتعت منظمات المجتمع المدني بالاستقلالية والمرونة وحظيت بدرجة عالية من الثقة لدى المحتجزين وعامة الناس، سيكون بمقدورها إدخال برامج لمراقبة أماكن الاحتجاز خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. لهذه الزيارات أثر فوري رادع على الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقدم للسلطة الانتقالية ملاحظات وتوصيات

تساعد على بناء الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، فضلاً عن إزالة أي غموض لدى الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون حول مقبولية التعذيب وسوء المعاملة.

ينبغي أيضاً إدانة الهجمات على المتظاهرين السلميين - هذه التدابير التي غالباً ما تشكل آخر نوع من الاعتداءات البائسة التي يقوم بها نظام مكروه. فالإفراج عن السجناء السياسيين والأشخاص المحتجزين بسبب الاحتجاج السلمي يؤكد الالتزام الجديد بصون حق سائر الأشخاص في المشاركة في الاحتجاج السلمي من دون خوف من الاعتقال التعسفي أو الانتقام.

٢. "لا محرّمات بعد الآن": الحديث عن التعذيب في وسائل الإعلام

لقد أثبتت التجربة أن الجهات الإعلامية الفاعلة، بدايةً من الصحفيين والمدونين ووصولاً إلى الأفراد الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي، تُعتبر من الجهات الفاعلة الرئيسية في الفترات الانتقالية. تضع هذه الجهات



القضايا المهمة خلال المرحلة الانتقالية تحت المجهر، كما أنها قد تلقي الضوء على حالات الانتهاك والفرص المتاحة للإصلاح. لا شك أن الجهات الإعلامية الفاعلة لا يمكن أن تؤدي هذا الدور المهم إلا إذا توفرت لها الحماية الكافية بموجب القانون والممارسة. لذا، ينبغي للسلطات الانتقالية أن تهنيئ وسائل الإعلام علناً على دورها في تحقيق التغيير الوطني وأن تحمي الجهات الإعلامية من التدخل أو الاعتداءات.

ومن المحبذ أن تطلب الجهات الإعلامية الفاعلة من القادة السياسيين تقديم التزامات محددة بشأن ما يقومون به لمنع وقوع المزيد من حالات التعذيب والطريقة التي ينوون بها المعاقبة على هذه الأعمال. وينبغي نشر وإعلان أي التزامات يقدمها القادة السياسيون بمنع التعذيب، كما ينبغي التحويل على أي تصريح ينم عن إصرار على المنع الفعال للتعذيب من أجل السعي إلى إحراز تقدم في المستقبل.

لقد حققت الجهات الإعلامية أيضاً ونشرت قصصاً عن التعذيب على أيدي

١. حسب السياق الوطني، يمكن أن تشمل منظمات المجتمع المدني التي تطلع بهذا النوع من المراقبة منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، والمنظمات الإنسانية، والجمعيات الخيرية، ومراكز تأهيل ضحايا العنف، والجماعات الدينية، والمراكز الجامعية، والمنظمات المجتمعية وغيرها.

تهدف إلى تحسين المعاملة والأوضاع في أماكن الاحتجاز، وبالتالي المساعدة على منع التعذيب وسوء المعاملة في المستقبل.

• مراقبة المنظمات الدولية لأماكن الاحتجاز

تُعتبر هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية أيضاً في وضع يتيح لها مساعدة الدول الانتقالية على الاضطلاع بزيارات المراقبة وتقديم المشورة والتوصيات حول كيفية منع وقوع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

ويُفضّل إلى حد كبير أن تنسق السلطات الانتقالية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان للبدء في إجراء زيارات لأماكن الاحتجاز في أقرب وقت ممكن. وتُعتبر الزيارات التي يقوم بها المقررون الخاصون مفيدة في تحليل الوضع واقتراح توصيات يمكن استخدامها كإطار لاتخاذ مزيد من الخطوات وإجراء مزيد من الإصلاحات.

٤. "رفع السقف": التصديق على الصكوك الدولية

كجزء من أي استنكار رسمي للتعذيب، يجب أن يكون التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية من الأولويات الأساسية. فالتصديق على هذه المعاهدات يشكل إشارة واضحة للمجتمع الدولي بأن السلطة

قبل البدء في برنامج المراقبة، ينبغي توضيح الشروط والضمانات والمسائل المتصلة بحماية المعلومات السرية بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الانتقالية للتأكد من استيفاء المعايير الدولية وعدم حدوث أي أضرار.

ولإتاحة الفرصة لإجراء تحليل موضوعي، لا بد للسلطات من السماح لمنظمات المجتمع المدني بالقيام بزيارات متكررة لسائر المناطق الواقعة في أماكن الاحتجاز، وبإجراء مقابلات خاصة مع من تختارهم من المحتجزين والموظفين، وبالاطلاع على السجلات وتقديم تقارير تتضمن توصيات إلى السلطات، ثم بعد ذلك عرضها على الجمهور. وقد أثبتت التجربة أن من المهم توضيح هذه الإجراءات في شكل مذكرات تفاهم أو من خلال تبادل للرسائل.²

وفي كثير من الدول، يملك وزير العدل أو الداخلية صلاحية السماح بزيارات المراقبة من دون الحاجة إلى الاعتماد على تعديل تشريعي. وبالتالي يمكن التباحث حول برامج المراقبة والبدء في تنفيذها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً.

٢. أصدرت جمعية الوقاية من التعذيب أدلة ومعايير لمثل هذه الزيارات، ويمكن للجمعية أن تساعد في إعداد برامج التدريب. وهي متوفرة بعدة لغات على موقع الجمعية www.apt.ch



على الرغم من وجود هذه الضمانات في العديد من الولايات القضائية، حتى في الدول القمعية، إلا أنها غالباً ما لا تكون مفعلة في سنوات القمع. لذا، تحتاج السلطات الانتقالية إلى إعادة تشغيل مفاتيح الإنذار من خلال تنفيذ التشريعات القائمة في حال كانت هناك ضمانات كافية وإصلاح التشريعات في حال كانت الضمانات غير كافية.

خلال المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية، يُحتَجَز الأشخاص أيضاً لدى الجماعات المسلحة، بما فيها الميليشيات غير الرسمية. بيد أن احتجاز الأشخاص في أماكن احتجاز سرية وغير رسمية يخالف القانون الدولي. لهذا السبب، يجب تنظيم احتجاز سائر الأشخاص، سواء المقاتلين أو المدنيين، بسرعة وشفافية خلال الفترات الانتقالية للإثبات لسائر الأطراف أن الالتزام بحقوق الإنسان سيكون من الأولويات.

يُعتبر المحامون والأطباء ونقاباتهم المهنية حلفاء رئيسيين في مجال منع التعذيب، وذلك إذا ما سعوا جاهدين من الساعة الأولى للوصول إلى الأشخاص المحرومين من حريتهم.

٦. "فهم الأساسيات": التعديلات الدستورية والقانونية

يتيح الإصلاح الدستوري للدول فرصة ذهبية لتثبيت الحظر المطلق للتعذيب والضمانات الأساسية ضد التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في الدستور.

الجديدة لن تتسامح بعد الآن مع الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في الماضي، ويمثل بداية لحوار مفتوح مع هيئات حقوق الإنسان الدولية التي تعمل على تعزيز حماية حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

لكن التصديق وحده لا يكفي؛ فلا بد من إتباعه بخطوات ملموسة لتحويل الالتزامات إلى قانون وممارسة يومية. إما يفيد التصديق في تحديد المعايير التي يمكن على أساسها قياس التقدم المحرز. أما المعايير ذات الصلة الوثيقة بالقضاء على التعذيب، فمنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية الاختفاء القسري.

يحدد القانون الدولي لحقوق الإنسان آليات لمساعدة الدول على قياس التقدم وفقاً للأهداف المنصوص عليها في هذه المعاهدات. ويضع البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (OPCAT) مثل هذه الآليات العملية لحماية الأشخاص من التعذيب، حيث ينشئ نظاماً قوامه زيارات منتظمة تضطلع بها هيئات دولية ووطنية مستقلة لأماكن الاحتجاز من أجل خفض احتمالات وقوع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. يتعين على الدول الأطراف في البروتوكول بشكل خاص إعداد آلية وطنية مستقلة لمنع التعذيب. ويدعم البروتوكول نهجاً تعاونياً يركز على إيجاد الحلول ويشكل آلية مثالية لمصاحبة عمليات الإصلاح القضائي وتوجيهها.

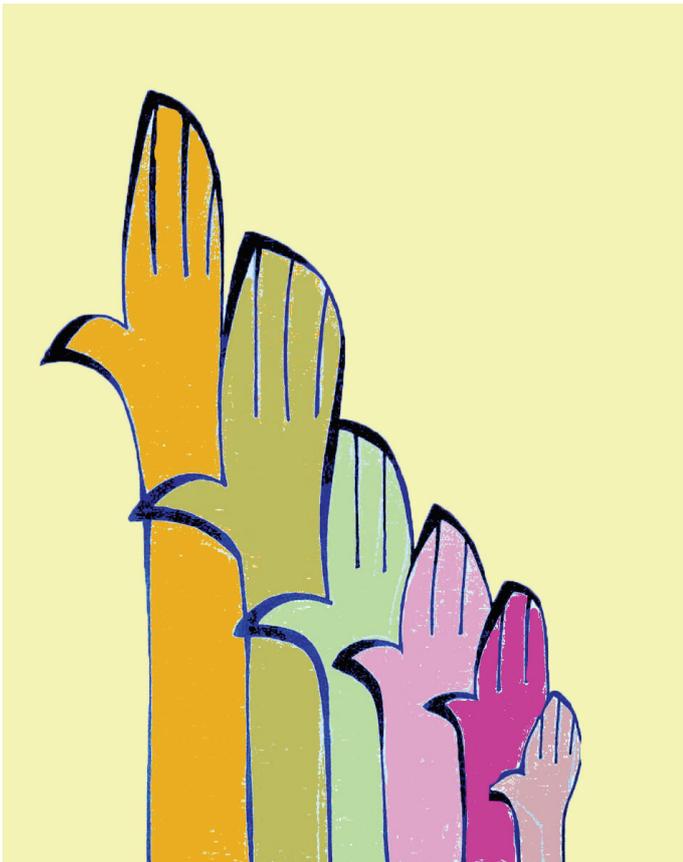
ثمّة معاهدات أخرى لحقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ينبغي النظر في التصديق عليها أيضاً من أجل إطلاق نقاش داخلي حول معاملة الأشخاص رهن الاحتجاز وتشجيع إصلاح معايير وممارسات الاحتجاز.

٥. "مفاتيح إنذار مناهضة التعذيب": المحامي، الطبيب، الأسرة

إن الضمانات هي إجراءات وممارسات وقوانين تساعد على منع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وهي بمثابة مفاتيح إنذار يستطيع المحتجز تشغيلها إذا ما تُحترم حقوقه. في ما يلي أهم ثلاث ضمانات لمنع التعذيب خلال الساعات القليلة الأولى من الاحتجاز:

- الوصول الفوري إلى محام
- الحق في الخضوع لفحص طبي على يد طبيب مستقل
- الحق في إبلاغ طرف ثالث باحتجاز الشخص

غالباً ما يُمارَس التعذيب في أماكن سرية. وإذا أُتيحت لكل محتجز إمكانية الاتصال بمحام وطبيب وطرف ثالث فإنه يستطيع حشد الآخرين للتدخل نيابة عنه وتسجيل أي أدلة على وقوع تعذيب أو سوء معاملة ولفت نظر العالم الخارجي إلى احتجازه.





وقد تشمل العدالة الانتقالية إنشاء لجان لتقصي الحقائق^٤ واتخاذ إجراءات لتحقيق المصالحة والقيام بإصلاحات مؤسسية وإجراء محاكمات جنائية. وعلى الرغم من وجوب محاكمة مرتكبي أخطر الانتهاكات أمام القضاء، إلا أنه يجب على كل دولة أن تقرر بنفسها كيفية الموازنة بين العناصر المختلفة، بما فيها المساءلة والحقيقة والتعويض.

لا بد من قيام استراتيجية واضحة للمحاسبة على انتهاكات الماضي للتمكن من المضي إلى الأمام. فبعد العيش لفترات طويلة في ظل حكم استبدادي، غالباً ما يكون المجتمع مثقلاً بمشاعر عميقة من السخط والغضب. لذا، فيجب الاستماع إلى شكاوى الضحايا حتى يتصالح المجتمع مع ماضيه. ويجب على الدول التي تمر بمرحلة انتقالية أن تضمن كشف الحقيقة وتطبيق العدالة وتقديم التعويض لسائر الضحايا. وبذلك تكون الحقيقة والعدالة والتعويض ثلاثة جوانب من النضال ضد الإفلات من العقاب سواء في الماضي أو في المستقبل. ويمكن الجمع بين تدابير قضائية وأخرى غير قضائية، منها تشكيل لجان لتقصي الحقائق واتخاذ إجراءات فعالة لمنح التعويضات وإنشاء آليات لفرز أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن. يجب النظر إلى التدابير التي تُتخذ لمنع التعذيب وسوء المعاملة في المستقبل على أنها جزء من ضمانات عدم التكرار، وهو عنصر أساسي من عناصر التعويض. كما أن إجراء مناقشات مستفيضة مع المجتمع المدني وممثلي الضحايا يضمن تحرك البلاد بأمان خلال الفترة الانتقالية.

أيّاً كانت وسيلة تحقيق العدالة الانتقالية فلا بد من إيلاء المراعاة الواجبة لحقوق المتهمين للتأكد من أنهم لا يواجهون خطر التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة ولحماية نزاهة العملية نفسها.

لقد فشلت المحاكمات العسكرية والأمنية عموماً في توفير ضمانات المحاكمة العادلة للمتهمين. ولاقت تلك المحاكمات انتقادات شديدة في مصر في الآونة الأخيرة، حيث أنها تنتهك الحق الأساسي في محاكمة علنية أمام محكمة مستقلة ومحيدة، والحق في الوصول الفوري إلى محام، والحق في إعداد دفاع كاف، وكانت حتى وقت قريب تحرم المتهمين من حقهم في

٦. من بين الأمثلة على لجان تقصي الحقائق التي أنشئت بعد فترات الصراع تلك التي أنشئت في الأرجنتين (٢٨٩١) وتشيلي (١٩٩١) وغواتيمالا (١٩٩١) وجنوب أفريقيا (١٩٩١). بيد أن هذه الهيئات لم يكن لها إلا دور محدود ولم تحقق سوى نجاح متواضع. أنظر جمعية الوفاقية من التعذيب، hturT snoissimmoC naC snoitaloiv rehtruf tneverp yeht على الرابط www.elsam.or.id/pdf/summaries.pdf ٢٠٠٢.

غالباً ما يشكل اختيار توقيت الإصلاحات القانونية المهمة تحدياً كبيراً في الفترات الانتقالية. فقد بحث خوان منديز، خلال زيارته الأخيرة إلى تونس، فيما إذا كان الإصلاح مناسباً أو ممكناً خلال الفترات الانتقالية. وعلى الرغم من تسليم منديز بضرورة إرجاء الإصلاحات الهيكلية والتغييرات التشريعية الأساسية لحين إنشاء مجلس نواب شرعي عن طريق انتخابات شعبية، إلا أنه رأى ضرورة عدم تأجيل الكثير من التغييرات الأخرى، وحذّر من أن عدم التحرك في هذا الوقت المفصلي قد يعوق إمكانية تحقيق خطوات جريئة وقوية في استعادة سيادة القانون.^٣

ومن بين التغييرات التشريعية العديدة التي يمكن للدولة اتخاذها خلال الفترة الانتقالية إلغاء القوانين التعسفية أو إقرار قوانين محلية تتماشى مع الالتزامات والمعايير الدولية القائمة. وعلى رأس الإصلاحات الضرورية المطلوب إجراؤها حالياً في تونس إقرار تشريع لاستبعاد الأدلة التي يتم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب من سائر الإجراءات القضائية، وذلك تماشياً مع المادة ١٥ من اتفاقية مناهضة التعذيب.^٤

وقد تشمل الإصلاحات الضرورية الأخرى تجريم التعذيب أو تعديل تعريف التعذيب في القانون الجنائي للدولة ليتفق مع التعريف الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب وحظر سائر أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.^٥ كما يتعين على الدول أن تضمن إجراء تحقيق فعال في مختلف مزاعم التعذيب أو سوء المعاملة، فضلاً عن عدم استخدام أي أدلة تم الحصول عليها تحت التعذيب أو سوء المعاملة في المحاكمات. يجب تجريم حالات التعذيب والمعاقبة عليها وفق الأصول بأحكام تتناسب مع خطورة جريمة التعذيب. فكثيراً ما يحدث في القوانين الوطنية في منطقة الشرق الأوسط أن تُعاقب جريمة التعذيب على أنها جنحة، أو أن تُفرض على مرتكبيها عقوبات إدارية. لكن ذلك لا يعكس جسامة الجريمة ولا يعث برسالة واضحة بأنه لا يمكن التسامح مع التعذيب.

٧. "مقاومة الإنكار": معالجة انتهاكات الماضي

حينما تبدو الدولة غير راغبة في ملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مثل التعذيب، فمن المرجح أن تستمر ثقافة الإفلات من العقاب التي شجعت على حدوثها، وسوف تتبعها انتهاكات أخرى. لذا فمن الضروري تحقيق العدالة الانتقالية لمنع وقوع المزيد من الانتهاكات.

٣. بيان صحفي للمقرر الخاص المعني بالتعذيب، انظر أعلاه.

٤. لفت منديز إلى أنه لا يوجد ما يلزم القضاة في تونس حالياً باستبعاد الأدلة أو الأقوال التي تُنتزع تحت التعذيب، فأوصى بإدخال تعديل على القانون للوفاء بالالتزام الذي يقضي باستبعاد هذا النوع من الأدلة. في مثال آخر من مصر، ينص القانون على جواز احتجاز الأشخاص في أي من أماكن الاحتجاز المحددة في قرار صادر عن وزارة الداخلية، ولكن لحماية المحتجزين من الاعتقال والاحتجاز التعسفي، ولتحسين حماية الأشخاص من التعذيب وسوء المعاملة، يجب عدم احتجاز المعتقلين إلا في أماكن احتجاز معترف بها رسمياً. لذلك يتعين إلغاء القوانين التي تسمح بهذا النوع من الاحتجاز السري لأنها تتناقض مع الممارسات المتبعة في مجال حقوق الإنسان لحماية المحتجزين. تقرير منظمة العفو الدولية (١١٠٢)، انظر أعلاه، ص ٧٢.

٥. على سبيل المثال، يحدد القانون المصري في الوقت الراهن تعريفاً ضيقاً للتعذيب ينحصر في سياق النزاع الاعترافات، وذلك بموجب المواد ٢٢١-٢٣١ من قانون العقوبات المصري. ولم يتم حتى الآن إقرار أي تعديل لهذه المواد.

الاستئناف.⁷ كما أصدرت المحاكم العسكرية أحكاماً بالإعدام بحق أشخاص أُدينوا إثر محاكمات جائرة.⁸

هناك احتمال كبير أن يتم تدمير بعض الشهادات البالغة الأهمية والأدلة الكتابية خلال الفترات الانتقالية. لذا، فيجب أن يكون الحفاظ على هذه الأدلة من الأولويات الأساسية. وحتى في الدول التي تفتقر إلى مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، يجب أن تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تسجيل سائر أدلة الانتهاكات وحفظها.

٨. "منع تجدد العدوى": إقصاء مرتكبي الانتهاكات من تولي الوظائف العامة في القطاع الحكومي الجديد

تركز عمليات الفرز على تقييم نزاهة الفرد لتحديد ما إذا كان لا يزال مرشحاً مناسباً لتولي الوظائف العامة.⁹ وتُعتبر عملية الفرز شكلاً من أشكال العدالة الإدارية، وهي معترف بها على نطاق واسع كجزء ضروري من الإصلاحات المؤسسية التي تُجرى خلال الفترة الانتقالية بهدف إعادة بناء ثقة الشعب بعد سنوات من الانتهاكات الجسيمة.¹⁰

وفي حالة تحديد شخص كان قد شارك في عمليات تعذيب أو سوء معاملة - ربما من خلال عملية فرز ناجحة - يقع على الدولة واجب إقالة ذلك الشخص من وظيفته لمنع وقوع انتهاكات أخرى. ويجب أن تتعدى هذه المسؤولية الإدارية مرتكبي التعذيب الفعلي، لتشمل أيضاً الأشخاص الذين أعطوا تصريحاً بارتكاب أعمال التعذيب وسوء المعاملة.

في العادة، لا تغطي عمليات الفرز القطاع العام بأكمله، وإنما الوزارات المعنية فقط، أو حتى المناصب العليا في وزارات بعينها مثل وزارة العدل والداخلية. وفي حالة التأكد من أن شخصاً معيناً ارتكب انتهاكات، تصدر العقوبات من جهة غير النيابة العامة، ويمكن إحالة الشخص إلى محكمة جنائية مستقلة إذا لزم الأمر.¹¹

أما بالنسبة للأشخاص الذين يُسمح لهم بالبقاء، فينبغي إخضاعهم لبرنامج تدريبي في مجال حقوق الإنسان لضمان تخليهم عن أي توجهات قمعية أو موروثات عنف متبقية من الماضي.

٧. تقرير منظمة العفو الدولية (١١٠٢)، أعلاه، ص ١٣-٣٣.

٨. تقرير منظمة العفو الدولية (١١٠٢)، أعلاه، ص ٤٣.

٩. ألكسندر ماير-ريتش وبابلو دي غريف (محرران)، *cilbuP gnitteV noitneverP sa ecitsuJ*.

١٠. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *seiteicoS lanoitnsarT ni seeyolpmE* (مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية: نيويورك، ٢٠٠٢)، ص ٧١.

١١. *sgnitteS tcifnoC-tsoP ni seeyolpmE cilbuP gnitteV* على الرابط www.undp.org/cpr/documents/jssr/trans_

[justice/Vetting_Public_Employees_in_Post-Conflict_Settings.pdf](http://www.undp.org/cpr/documents/jssr/trans_justice/Vetting_Public_Employees_in_Post-Conflict_Settings.pdf).

١١. قد تشمل العقوبات الصادرة عن جهة غير النيابة العامة الإقالة أو التقاعد أو دعوة للاستقالة، وغير ذلك من التدابير. ماير-ريتش ودي غريف (محرران) (٢٠٠٢)، ص ٣٢-٥٢.

ثماني توصيات بشأن منع التعذيب في الفترات الانتقالية

١. "ليس بعد اليوم" التعبير العلني عن الإرادة السياسية: يجب على الفور إصدار بيانات تدين بشكل لا لبس فيه جميع أعمال التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة. وينبغي لسائر الجهات العامة أن تقدم تعهدات بالمساعدة على حظر التعذيب، ويجب تكرار هذه الدعوات كلما وقعت هذه الأعمال. وأثناء استعداد الشخصيات السياسية لتولي أدوار تمثيلية في مجلس تشريعي جديد، ينبغي أن يسعى المجتمع المدني مرة أخرى إلى الحصول منهم على تعهدات.
٢. "لا محرّمات بعد الآن" الحديث عن التعذيب في وسائل الإعلام: ينبغي البدء بتنفيذ برنامج تدريبي يجمع العديد من الجهات الإعلامية المختلفة للنظر في كيفية نقل قصص التعذيب بصورة فعالة والتخلص من بقايا ثقافة التسامح مع التعذيب والمساهمة في منع وقوعه بمجرد أن تكون الأجواء آمنة نسبياً لفعل ذلك خلال المرحلة الانتقالية.
٣. "لا أسرار بعد اليوم" مراقبة السجون ومراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز: إن اضطلاع العديد من الخبراء بمراقبة أماكن الاحتجاز يمثل إجراءً حاسماً يجب اتخاذه في أقرب وقت ممكن خلال المرحلة الانتقالية. هناك ثلاث فئات من هيئات المراقبة يمكنها البدء بسرعة في إجراء زيارات لأماكن الاحتجاز، هي السلطة القضائية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.
٤. "رفع السقف" التصديق على الصكوك الدولية: ينبغي للسلطات الانتقالية أن تصدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (OPCAT) وغيره من معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية في أقرب وقت ممكن.
٥. "مفاتيح إنذار مناهضة التعذيب" المحامي، الطبيب، الأسرة: ينبغي تفعيل الضمانات القانونية والإجرائية الأساسية في أقرب وقت ممكن للمساعدة على منع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.
٦. "فهم الأساسيات" التعديلات الدستورية والقانونية: يجب إدراج الحظر المطلق للتعذيب والضمانات الأساسية في الدستور. ينبغي البدء في إدخال تغييرات على قانون العقوبات أو إلغاء القوانين الجائرة أو الأخذ بالالتزامات الدولية القائمة لضمان حظر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة بصورة فعالة عند تسلم السلطة الانتقالية المؤقتة مهامها. وينبغي إرجاء بعض التغييرات التشريعية الأساسية أو تلك التي تمثل تحدياً لحين انتخاب برلمان ديمقراطي.

٧. "مقاومة الإنكار" معالجة انتهاكات الماضي: ينبغي تخصيص موارد مستقلة لحماية الأدلة المهمة من التدمير على الفور، كما ينبغي البدء في عملية شاملة لتحقيق العدالة الانتقالية تتعامل مع الانتهاكات التي ارتُكبت في الماضي، مع إيلاء المراعاة الواجبة لحقوق المتهمين.

جمعية الوقاية من التعذيب (APT)

PO Box 137

CH - 1211 Geneva 19, Switzerland

هاتف: 919 2170 (+41 22) فاكس: 919 2180 (+41 22)

apt@apt.ch / www.apt.ch

٨. "منع تجدد العدوى": إقصاء مرتكبي الانتهاكات من تولي الوظائف العامة في القطاع الحكومي الجديد ينبغي إقالة القادة الذين أعطوا تصريحاً بارتكاب أعمال التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة - وغيرهم من مرتكبي هذه الأعمال - من مناصبهم من خلال عملية نزيهة وشفافة لتحقيق العدالة الإدارية خلال الفترة الانتقالية.

MS/ES, APT

مايو/أيار ٢٠١٢

